

الإحكام لابن حزم

ولكن نأخذ بالنص زائداً كان على ما اتفق عليه أو ناقصاً عنه أو موافقاً له لأن الدليل قد قام حينئذ والبرهان صح على وجوب الانتقال إلى ما جاء به النص وضح بذلك الأخذ بالزائد على أقل ولو لم ينفرد بالرواية للزائد إلا إنسان واحد ثقة وخالفه جميع أهل الأرض لكان القول بما رواه ذلك الواحد واجباً لأنه محق ولكان فرضاً علينا خلاف كل من خالف رواية ذلك الواحد ولو أنهم جميع أهل الأرض سواء لأنهم كلهم حينئذ مبطلون يلزمهم قبول رواية ذلك الواحد الحق أكثر من كل من خالفه وأولى أن يتبع .

قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ جَمِيعًا فإِنَّكُمْ تَعْمَلُونَ } فعمّ تعالى ولم يخص وقال تعالى { فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرصاً لمؤمنين عسىٰ أن يكف بأس الذين كفروا و [أشد بأساً وأشد تنكيلاً] . فإن قال قائل فما تقولون في شاهدين شهد أحدهما لزيد على عمرو بدينار وشهد له الآخر عليه بدينارين . أتقولون بأقل ما اتفقنا عليه .

قال أبو محمد هذا قد قام البرهان من النص على وجوب القضاء له بالدينار بشهادتهما ومن نص آخر ثان يقضي له بالدينار الباقي إن حلف المدعى له ما شاهده فهذا من باب ما قام الدليل على وجوب الحكم بالزيادة فيه وقد قال بعض من خالفنا إن القائل بما أخذتم به من أقل ما قيل لم يقل به لأنه أقل ما قيل وإنما قال به لدليل ما أوجبه عنده فقولوا بدليله حتى نناظركم عليه .

قال أبو محمد فيقال من قال بهذا وبالله تعالى التوفيق إنما لا نتعنى باستدلال المستدلين لأنه قد يستدل المرء بدليل غير واجب فيخرجه البحث إلى قول صحيح كما عرض لابن مسعود إذ سئل عن امرأة توفي عنها زوجها قبل أن يدخل بها وقبل أن يفرض لها صداقاً فقال بعد شهر أقول فيها برأبي فإن كان صواباً فمن الله تعالى وإن كان خطأً فالله ورسوله بريئان ثم أفتى بما وافق الحق من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يكون علمه .

فنحن لا نبالي باستدلال ابن مسعود بل لا نقول به أصلاً لكننا نقول بما أخرجه إليه